المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقييم حالة

مفاوضات الملف النووي الإيراني من جنيف إلى فيينا: ماذا بعد؟

محجوب الزويري | نوفمبر 2014

مفاوضات الملف النووي الإيراني من جنيف إلى فيينا: ماذا بعد؟

سلسلة: تقييم حالة

محجوب الزويري | نوفمبر 2014

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2014

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: 826 – منطقة 66
الدفنة
ص. ب: 10277
الدّوحة، قطر
هاتف: 44199777 974+ | فاكس: 44831651 974+
www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة 1

مرحلة التفاوض مع الأوروبيين 1

مرحلة التفاوض مع واشنطن 5

من جنيف إلى فيينا 6

العوائق والسيناريوهات 9

مقدمة

انتهت جولة المفاوضات بين ألمانيا والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن (الولايات المتحدة الأميركية، وروسيا، وبريطانيا، وفرنسا، والصين) من جانب، وإيران من جانب آخر. وكانت التوقعات من تلك الجولة عالية، فإمّا اتفاق وإمّا انتهاء لمسار التفاوض. ارتبط سقف التوقعات المرتفع بجملة الاتصالات المباشرة بين واشنطن وطهران، سواء عبر الرسائل المتبادلة بين الرئيس الأميركي باراك أوباما والمرشد الأعلى للثورة الإسلامية آية الله علي خامنئي، مرورًا بالمكالمة الهاتفية بين الرئيس الأميركي أوباما والرئيس الإيراني حجة الإسلام حسن روحاني، وانتهاءً بالاتصالات المباشرة بين وزارتي الخارجية الإيرانية والأميركية. ما تبين بعد حوالي عام من التفاوض أنّه لا اتفاق إلاّ على الحد الأدنى، وهو الاستمرار في التفاوض وتحديد موعد نهائي للتوصّل لاتفاق بين طهران والقوى الست، يكون مطلع صيف 2015.

تسعى هذه المقالة لفهم المسار التفاوضي في الملف النووي الإيراني خلال أكثر من عقد، وما تحقّق في الجولة الأخيرة التي أعقبت اتفاق جنيف[1] الذي تمّ توقيعه في تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، كما تسعى الدراسة إلى تقييم السيناريوهات المحتملة لعملية التفاوض في الأشهر السبعة الآتية.

مرحلة التفاوض مع الأوروبيين

منذ آب/ أغسطس 2002، ظهر الملف النووي الإيراني بصفته مسالة سياسية، تحرّكت ككرة الثلج لتكبر عبر أكثر من عقد من الزمن. فالبرنامج النووي الإيراني، والذي ظهرت أولى الصور عنه في صيف العام

[1] Joint Plan of Action, http://eeas.europa.eu/statements/docs/2013/131124_03_en.pdf

وانظر أيضًا: "اتفاق حول النووي بين إيران والقوى الكبرى"، **الجزيرة نت**، 2014/11/24، على الرابط:

http://bit.ly/1vmDPDs

2002[2]، وضع طهران أمام تحدٍ جديد مع المجتمع الدولي الذي كان لديه أصلًا الكثير من الشكوك، وعدم الارتياح للسلوك السياسي الإيراني. ومع اضطرار إيران للخروج والحديث في العلن عن برنامجها النووي، أصبحت مسألة التفاوض ضرورة لتحقيق أمرين: تبديد الشكوك حول أهداف البرنامج، ومنع تحالف دولي ضد إيران كما كان الأمر بالنسبة إلى العراق. فإيران منذ دخلت مرحلة التفاوض الأولى مع مجموعة الثلاث (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) كانت تسعى إلى تعقيد جهود واشنطن ضدها، إذ حرصت طهران على عدم مناقشة البرنامج النووي الإيراني إلا مع القوى الأوروبية الثلاث في تكتيك أُريد منه خلق فجوة بين الدول الأوروبية وواشنطن. كما أنّ المقصود أيضًا كان الإبقاء على صورة أميركا شيطانًا أكبر أمام الداخل الإيراني، ومن ثمّ عدم إتاحة الفرصة لانتقاد فكرة التفاوض مع أطراف غير الولايات المتحدة الأميركية.

كان التفاوض في تلك الفترة يجري في ظل حكومة الرئيس الأسبق محمد خاتمي الإصلاحية وبرئاسة رئيس مجلس الأمن القومي آنذاك والرئيس الإيراني الحالي حسن روحاني. وقد توقفّ بعد فوز الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد الذي اختار مسار المواجهة مع الغرب منذ اليوم الأول في الرئاسة حين قرّر الاستمرار في تخصيب اليورانيوم، والذي كان الرئيس خاتمي قد أوقفه كبادرة حسن نية، وذلك في الأشهر الأخيرة من رئاسته في العام 2004[3].

ومع تولّي الرئيس أحمدي نجاد الرئاسة، ظهر تحدٍ داخلي للنظام السياسي في إيران، فالتظاهرات التي اعترضت على فوز أحمدي نجاد وطريقة تعامل السلطة مع التيار الإصلاحي، وإقصائه عن المشهد السياسي، وتفرد التيار المحافظ بالسيطرة على مفاصل الدولة، وكذلك عسكرة المشهد السياسي، يضاف إلى ذلك الوضع الاقتصادي المتردّي بسبب العقوبات الاقتصادية التي كانت قد فُرضت على إيران منذ قيام الجمهورية، كل ذلك بدأ يؤسس لمشهد سياسي محتقن. وفي السياق نفسه، أبدى المجتمع الدولي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأميركية قلقًا من عدائية الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد للغرب ولإسرائيل، ودعوته لمحو إسرئيل عن الخريطة وذلك في خطاب ألقاه في العام 2005. من هنا بدأت الولايات المتحدة ومعها

---

[2] للاطلاع على صور البرنامج النووي الإيراني، انظر:

http://www.isisnucleariran.org/sites/detail/natanz /

[3] For more details, see: Mahjoob Zweiri, “Iranian Nuclear Programme… Has the Countdown to Military Confrontation Begun?” at: http://bit.ly/1vQJCED

الدول الثلاث التي كانت مشتركة في التفاوض مع إيران منحى جديدًا في التعامل معها، وهو التلويح بعقوبات "اقتصادية مؤلمة". فبعد العام 2005 فرض مجلس الأمن ثلاث حُزم من العقوبات الدولية، صدرت عبر قرارات لمجلس الأمن مثل 1737، و1747، و1835[4]. وكانت هذه العقوبات تُنذر بأنّ باب التفاوض قد تمّ إغلاقه، لكن ما حصل هو أنّ تلك العقوبات قد فتحت الباب على الفصل الثاني من المفاوضات، والتي حضرت فيها الولايات المتحدة ومعها روسيا والصين، وبذلك حضرت الدول دائمة العضوية الخمس مع ألمانيا.

ومرة أخرى كان القلق سيد الموقف من حيث حضور الولايات المتحدة في مشهد التفاوض، والذي كان يحتاج إلى تبرير للداخل الإيراني. سرعان ما وجدته إيران عبر سياستها الإقليمية من خلال حضورها في المشهد السياسي في العراق وفي لبنان، وقدرتها على التخريب على الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي جعل النظام السياسي يُقدّم للرأي العام الإيراني روايةً مفادها أنّ التفاوض يتمّ من موقع اقتدار بالنسبة إلى إيران، وتفوّق للسياسة الخارجية الإيرانية في ملفات أخرى لا تقلّ أهميةً عن الملف النووي الإيراني.

كانت إيران والولايات المتحدة خلال هذه المرحلة، تتبادلان الرسائل السياسية عبر الوسطاء الأوروبيين أو عبر الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي كانت تعكس في تقاريرها المزاج الغربي من البرنامج النووي الإيراني من حيث سلميته أو عسكريته. وفي هذا السياق لم تكن روسيا بعيدة عن المشهد التفاوضي، فقد كانت ترى وتروّج إلى أنه الخيار الأفضل لحل معضلة البرنامج النووي الإيراني، كما أنها كانت تنتقد الولايات المتحدة التي كانت تُصرّ على أنّ خيار العقوبات من شأنه أن يجبر إيران على الاستجابة لمتطلبات المجتمع الدولي، وهو الأمر الذي لم تثبت صحته إلاّ بعد العام 2012؛ إذ قبلت إيران بحضور واشنطن في المشهد التفاوضي وبدور نشط وفاعل. في هذا السياق ينبغي التأكيد على أنّ التفاوض الذي كان يجري بين إيران ودول الاتحاد الأوروبي الثلاث بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، يُنظر إليه بصفته وساطة من دول الاتحاد الأوروبي، والتي لم تكن إيران تثق فيها كثيرًا، لكنها كانت تسعى إلى بعث رسائل سياسية إلى الولايات المتحدة وإلى جيرانها من العرب وتركيا على أنها تحاور الكبار، وأنّ سياسة العزلة الدولية – التي تدّعي

[4] للمزيد حول قرارات العقوبات التي فرضها مجلس الأمن على إيران، انظر:
http://www.un.org/sc/committees/1737/resolutions.shtml

واشنطن أنها مفروضة على طهران– ما هي إلاّ مجرّد كلام، وهو أمر كان النظام يحتاجه للاستفادة منه في مخاطبة الرأي العام الإيراني.

لم تنجح وساطة الدول الأوروبية الثلاث فرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، بل زادت العقوبات على الاقتصاد الإيراني، فتراجع الحديث عن إمكان أن تلعب الوساطة الأوروبية دورًا في حل المسألة النووية الإيرانية. كانت إيران ترى في ذلك تأكيدًا على معاداة الغرب لها، وهو خطاب كان مفيدًا للنظام الإيراني. في ذلك الوقت كان الرئيس أحمدي نجاد يستعدّ إلى فترة رئاسية ثانية، وقد كان واضحًا أنّ الخطاب السياسي الإيراني في عهد الرئيس أحمدي نجاد كان إلى حدٍ كبيرٍ عدائيًا، وهو الأمر الذي جعل الرد الغربي قاسيًا متمثّلًا في العقوبات التي سبق الحديث عنها.

في ظل الفراغ الدبلوماسي وزيادة الحديث عن الخيار العسكري، دخلت الجهود الدبلوماسية التركية البرازيلية على الخط في العام 2009، وتحدّثت عن استبدال اليورانيوم منخفض التخصيب والموجود لدى إيران بيورانيوم مخصّب جاهز، يتمّ تزويد إيران به لأغراض توليد الطاقة. وعلى الرغم من أنّ الاقتراح حدّد بأن تكون كل من روسيا أو فرنسا دولتين يتمّ على أراضيهما تبادل اليورانيوم، فإنّ الشكوك الغربية كانت تمتدّ في مساحات الإعلام والنقاش السياسي آنذاك، إذ لم ترَ تلك الجهود أي فرصة للنجاح لأسباب متعددة: أولها أنّ الولايات المتحدة ومعها الدول الأوروبية كانت تُصرّ على وقف التخصيب فيما كانت إيران تُصرّ على رفع العقوبات، وهو الأمر الذي كان مرفوضًا من الولايات المتحدة، فالاعتقاد الأميركي ومعه الأوروبي هو أنّ العقوبات ستُجبر إيران على تغيير مواقفها، وأنّ التغيير سيحدث ولو متأخّرًا. السبب الثالث ويتعلّق برغبة إيران في شراء بعض الوقت ولا سيما بعد التوتّر الذي كان المشهد السياسي الداخلي الإيراني يواجهه. والسبب الرابع هو أنّ إيران لم تكن ترغب في أن تمنح تركيا أي نقطة تفوق، يمكن أن تُذكر لها في المستقبل، وأنها لعبت دورًا دبلوماسيًا في حل مشكلة الملف النووي الإيراني. وقد يعود هذا الأمر إلى حالة القلق الإيراني من السياسة الخارجية التركية في ما يتعلق بشمال العراق من جانب، وكذلك الحديث في تركيا عن مزيد من الحقوق للأكراد، والذي يُنظر إليه بصفته عامل قلق، ولا سيما أنّ الأكراد في إيران قد يحاولون تقليد أكراد تركيا. السبب الخامس هو تبلور تَصوّر واضح لدى القوى الغربية بأنّ العقوبات هي الخيار الأفضل من جهة، كما أنّ من الأفضل ألاّ يأتي حلّ لمسألة البرنامج النووي الإيراني إلاّ من خلال القوى

الغربية نفسها التي تمتلك أدوات الضغط السياسي والاقتصادي وكذلك الإمكانات الاقتصادية والتكنولوجية لتقديمها حوافز لإيران.

مرحلة التفاوض مع واشنطن

مع فشل المحاولة التركية البرازيلية تزايد الحديث عن دور أميركي مباشر، والذي تزامن أيضًا مع تغيير وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون، إذ تسلّم جون كيري رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس منصب وزير الخارجية. وقد مثّل تَسلُّم كيري الوزارة بدايةَ مرحلة في الخيار الدبلوماسي المتعلّق بالمسألة النووية الإيرانية. كانت هذه المرحلة تستذكر تجربة التفاوض الأميركي مع كوريا الشمالية والتي نتج عنها "اتّفاق الإطار"، والذي تمّ توقيعه في العام 1994، وترتّب عليه إغلاق مفاعل يونغبيون حتى العام 2002. صحيح أنّ كوريا عادت واستمرّت في برنامجها النووي، لكن النموذج الكوري كان هو الذي يُنظر إليه بوصفه محاولة لتقديم حلول مرحلية، يمكن أن يُبنى عليها للوصول إلى حلٍ سياسي لمعضلة الملف النووي الإيراني.

بعد فرض سلسلة من العقوبات على إيران، وكذلك التغيّرات التي طرأت على المشهد الإقليمي والدولي بعد الربيع العربي، تعثّرت الجهود الدبلوماسية، وكان السبب بالنسبة إلى إيران ولا سيما في ظل رئاسة محمود أحمدي نجاد تنامي أجواء عدم الثقة بالوسيط الأوروبي أو الوسيط التركي–البرازيلي. من هنا وأمام فترة السكوت المتعلّقة بالملف النووي في الأعوام 2010–2012 كان الطرفان الأميركي والإيراني يأملان في وسيط يمكن أن يضخّ بعض الدماء في مسارات الدبلوماسية المتعثّرة آنذاك، ويبدو أنّ البحث عن وسيط كان مرتبطًا بالتأثير الذي تركته العقوبات في الاقتصاد الإيراني والتقديرات الغربية والأميركية، تزامن ذلك أيضًا مع انتهاء رئاسة أحمدي نجاد، والتي نُظر إلى أنه يمكن أن توفّر فرصة لوجود شريك جاد في إيران للتفاوض.

في ظل تلك الظروف، جاء الدور العماني الذي جمع في أول العام 2012 وفدًا أميركيًا بحضور جون كيري الذي كان يشغل منصب رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس مع علي صالحي كبير المفاوضين في البرنامج النووي. حدثت الاجتماعات في آخر رئاسة أحمدي نجاد في سلطنة عُمان، وهي تعكس تبلور

إستراتيجية جديدة على مستوى القيادة السياسية الإيرانية بحضور المرشد الأعلى للثورة علي خامنئي. قد تكون الإستراتيجية الجديدة مرتبطة بتحسّب إيران للانعكاسات السياسية لما يحدث في المنطقة، وتزايد الفجوة بين إيران ومحيطها العربي والتركي. لكن الأهمّ هو بعض المؤشرات الاقتصادية التي مثّلت إنذارًا خطيرًا للقيادة السياسية في إيران. لقد خلّفت "العقوبات المؤلمة" آثارًا قاسية في العملة الإيرانية (الريال)؛ فقد خسرت العملة 80% من قيمتها في عامي 2011 و2012. يضاف إلى ذلك حرمان العقوبات الاقتصادية إيران من تصدير ما مقداره 80% من نفطها الخام؛ وهو الأمر الذي حرم إيران من نحو 53 مليار دولار عوائد. الملفت للانتباه أيضًا أنّ الإنتاج اليومي للنفط الإيراني انخفض إلى 2.5 مليون برميل في اليوم في العام 2012، بعد أن كان 4.2 مليون برميل في اليوم في العام 2008. وفي نفس السياق انخفضت صادرات إيران من النفط إلى 0.9 مليون برميل في صيف 2012، بعد أن كانت 2.5 مليون برميل في اليوم في العام 2011. كل هذه المؤشّرات كانت تدفع إيران للعودة إلى خيار التفاوض، وقد شجّع على ذلك تولّي الرئيس حسن روحاني رئاسة الجمهورية في إيران؛ إذ بعث رسائل سياسية إلى الغرب، شجّعت الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين للعودة إلى خيار التفاوض.

لقد بدا واضحًا أنّ مسالة التفاوض حول الملف النووي الإيراني لن يحسمها إلاّ المفاوضات المباشرة بين إيران والولايات المتحدة بشكل أساسي إضافة إلى الدول الكبرى الأخرى. لقد كان اتفاق جنيف الذي تمّ توقيعه في تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، دليلاً عمليًا على أنّ الوساطات لن يتجاوز دورها مرحلة خلق أجواء من الثقة، وتهيئة الأطراف للمفاوضات المباشرة، وهو أمر نجحت عُمان في فعله ولا سيما بين واشنطن وطهران. إنّ التوصّل إلى اتفاق جنيف لم يكن بعيدًا عن تأثير الوساطة العمانية التي ساعدت في خلق أجواء الثقة بين إيران والولايات المتحدة، وهو الأمر الذي كان ينقص في جولات التفاوض التي جرت منذ العام 2003.

من جنيف إلى فيينا

حدّد اتفاق جنيف الذي وقّعته المجموعة 5+1 وإيران إطارًا زمنيًا مدته عام للتوصّل إلى اتّفاق نهائي بشأن البرنامج النووي الإيراني، وبموجبه حصلت إيران على بعض الحوافز الاقتصادية متمثّلة في الحصول على

نحو ثمانية مليارات دولار من عوائد النفط المحتجزة في بنوك الولايات المتحدة. مقابل ذلك وافقت إيران على تجميد عمليات تخصيب اليورانيوم لدرجة 20%، وكذلك الالتزام بالتعامل مع كميات اليورانيوم المخصّب لدرجة 5%.

لقد كسر اتفاق جنيف صفيح الجليد في العلاقات الإيرانية الأميركية بشكل خاص، وكذلك العلاقات الإيرانية الأوروبية. ويبدو أنّ العقوبات الاقتصادية كانت مؤثّرة بشكل مباشر في نجاح الدبلوماسية والتوصّل لاتفاق جنيف، ولا سيما أنّ الرفع الجزئي لبعض العقوبات عن إيران بموجب اتفاق جنيف لم يمسّ العقوبات الاقتصادية المتعلّقة بالنفط. الأمر الآخر المهم في اتفاق جنيف أنه جعل التفاوض مسارًا متقبّلًا من جميع الأطراف بما في ذلك القوى الداخلية في كل من إيران والولايات المتحدة الأميركية، وأنّ انتقاد التفاوض ينبغي ألاّ يمنع الأطراف المعنية من الاستمرار في التفاوض. هذا الأمر له علاقة في ما يبدو بفكرة تأهيل إيران سياسيًا للانخراط في المشهد الدولي، وهو الأمر الذي كانت تراه إدارة أوباما مفيدًا ولا سيما في ظل الأزمات المتواصلة مع تركيا، وكذلك غياب شريك عربي مؤثّر يمكن أن يساعد الولايات المتحدة في ملفاتها المعقّدة في منطقة الشرق الأوسط وكذلك أفغانستان.

بعد جنيف واختبار النوايا الدبلوماسية، عادت الأطراف إلى فيينا معتمدة على نجاح اختبار النوايا في اتفاق جنيف، وتزايد الأزمات الإقليمية ولا سيما ظهور تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) واجتياحه غرب العراق وتأثيره في المشهد العسكري المرتبط بالثورة السورية. ومع تعهّد إيران بالمساعدة في الحرب على داعش، زاد النشاط الدبلوماسي بين إيران والغرب بشكل متسارع، نشاط لا يمكن أن يكون بلا أثر في مسار التفاوض النووي على الرغم من تأكيدات إيرانية وأميركية على فصل الملفات[5].

أرادت مفاوضات فيينا أن تحقّق أمرين مهمين من وجهة النظر الأميركية والغربية: الأمر الأول هو وقف عمليات التخصيب والحد من تطوير أجهزة الطرد المركزي، والأمر الثاني متعلّق بالتزام إيران بالتعاون

[5] رسالة الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى مرشد الثورة الإسلامية علي خامنئي، على الرابط:
http://online.wsj.com/articles/obama-wrote-secret-letter-to-irans-khamenei-about-fighting-islamic-state-1415295291

المستمر مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ما يتعلّق بالمراقبين وكذلك الجولات المفاجئة. ومرتبط بذلك الكشف عن الأشخاص الذين يعملون في تطوير البرنامج من كافة المؤسسات المختلفة في إيران، سواء الجامعات أو المؤسسات البحثية والمؤسسة العسكرية والحرس الثوري.

كان استمرار التفاوض بالنسبة إلى إيران منوطًا بتحقيق أمرين: الأول هو انتزاع اعتراف دولي بحقها في الاستمرار في التخصيب لأغراض إنتاج الطاقة من دون الإشارة إلى مستوى ذلك التخصيب، أمّا الثاني فرفع جميع العقوبات التي فرضت على إيران، ولا سيما تلك التي فرضها المجتمع الدولي، والتي أصابت قطاع النفط والقطاع المالي والمصرفي فيها.

لم ينجح التفاوض المستمر في تجسير المواقف؛ ربما يعود ذلك إلى أنّ الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا يزال لديها مستوى من الشكوك حول الموقع العسكري في بارشين، كما أنّ التقرير الذي أعدّته الوكالة في أول تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، وعلى الرغم من أنه أكّد على أنّ إيران ملتزمة بما تمّ التوافق عليه في اتفاق جنيف من العام 2013، إلّا أنّ هناك كثيرًا من المواقع والمعلومات ما زالت غير متوفّرة لخبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومراقبيها، الأمر الذي يبدو أنّه ألقى بظلاله على مفاوضات فيينا؛ إذ بدا تحفظ بعض الدول الأوروبية مثل فرنسا على المضي في منح إيران تنازلات في ظل تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية[6]. في هذا السياق يبدو واضحًا أنّ موقف القوى 5+1 ليس منسجمًا بالشكل الذي يتوقّع، إذ أنّ هناك مواقف متباينة، فالموقف الفرنسي بدا متشددًا، في حين أنّ الموقف الروسي الصيني كان أكثر مرونة، بينما تبدو الولايات المتحدة، وبريطانيا، وألمانيا، في المنطقة الوسط بالنسبة إلى التقسيم المُشار إليه. فهي تعمد إلى استخدام أوراق الضغط، لكنها تقدّم معها حوافز تعتقد أنها يمكن أن تشجّع إيران على اتخاذ قرارات إيجابية.

في نهاية المطاف تمّ التوصّل إلى اتفاق لتمديد المفاوضات لمدّة سبعة شهور ضمن برنامج زمني محدّد في ثلاثة أمور: الأول يتعلّق بفترة زمنية قدرها أربعة أشهر للتوصّل إلى إطار لاتفاق سياسي، وهذا الاتفاق يتعلّق بما ستحصل عليه إيران وما ستقدمه، كما يتعلّق بالفترة الزمنية للاتفاق. كانت هذه القضايا السبب

[6] للمزيد حول تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، انظر:
http://www.iaea.org/sites/default/files/gov2014-58_ar.pdf

الرئيس وراء عدم التوصّل لاتفاق بحلول 24 من تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، أمّا الثاني فيتعلّق بالمسائل التقنية، والتي يجب أن يقوم بحلّها تقنيون من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتخفيف الهواجس المتبقية لدى الدول الغربية، وهذه المسائل التقنية يجري حلها بالتزامن مع التوصّل لإطار سياسي للاتفاق. ويتمثّل الأمر الثالث في العمل على بلورة الاتفاق النهائي الذي يجب أن تعمل عليه الأطراف خلال الفترة من شهر آذار/ مارس وحتى حزيران/ يونيو؛ إذ يجب الإعلان عن الاتفاق. ستحصل إيران بموجب هذا الاتفاق على حوالي 2.5 مليار دولار من عوائدها النفطية المحتجزة في البنوك الأميركية. وفق ما تمّ التوافق عليها، فإنّ الأطراف جميعها تبدو متفائلة بما أنجز، وتحاول أن تروّج لانتصارات دبلوماسية سواء في الجانب الإيراني من خلال خطاب الرئيس الإيراني حسن روحاني أو من خلال تصريحات وزير الخارجية الأميركية جون كيري[7].

العوائق والسيناريوهات

ينتظر أن تعمل أطراف التفاوض حول الملف النووي الإيراني سبعة أشهر، لإنجاز اتفاق نهائي حول معضلة هذا الملف. وهي مدّة تسعى فيها الأطراف، لتبني على ما تأسس من عوامل ثقة بينها وكذلك على التوافقات السابقة. وهذا كله لا يعني أنّ المسار التفاوضي سوف يكون سهلًا؛ ذلك أنّ التطوّرات السياسية في كل من إيران والولايات المتحدة قد تعصف بما تمّ إنجازه، وتؤجّل التوصّل لاتفاق متكامل. وتنتظر واشنطن أن يلتئم الكونغرس ذو الأغلبية الجمهورية مع بدايات العام 2015، مثل هذا التغيّر يفتح احتمال فرض عقوبات جديدة على إيران، وهو الأمر الذي كانت الإدارة الأميركية ملتزمة بمنعه خلال الفترة الماضية، كما أنّها ألزمت نفسها بذلك خلال الأشهر السبعة الآتية. إنّ فرض أي نوع من العقوبات سيزيد من الصعوبات التي تواجه الرئيس الإيراني، وسيقوّي الجبهة المناوئة لفكرة المفاوضات. وقد تعصف مثل هذه التطوّرات بالمشهد التفاوضي، وتعيد الأطراف إلى المربع الأول. ويبدو مثل هذا السيناريو مرجحًا، لكنه لا يمنع من أن تظهر

[7] لمزيد الاطلاع: "كيري وروحاني يشيدان بالتقدم في مفاوضات فيينا"، **الجزيرة نت**، 2014/11/24، انظر:
http://bit.ly/1vnD4Lz
وانظر أيضًا: "روحاني: الشعب الايراني سيكون المنتصر في نهاية المفاوضات"، **وكالة أنباء فارس**، 2014/11/24:
http://arabic.farsnews.com/NewsText.aspx?nn=13930903001731

احتمالات أخرى تتعلق بالسياسة الداخلية في الولايات المتحدة، بحيث تساعد على التوصّل إلى اتفاق خوفًا من الأسوأ بالنسبة إلى الغرب؛ وهو عودة إيران للتخصيب بدرجة 20% وزيادة أجهزة الطرد المركزي من الجيل الثاني، وهو الأمر الذي نجحت الولايات المتحدة في إيقافه بموجب اتفاق جنيف في تشرين الثاني/ نوفمبر 2013.

في الطرف الإيراني يبدو أنّ استمرار العقوبات، سيعقّد كثيرًا من خطط الرئيس روحاني في تحسين الأوضاع الاقتصادية فمن جهة، صحيح أنّ إيران ستحصل خلال الأشهر الأربعة من التفاوض على حوالي 2.5 مليار دولار من العوائد النفطية الموجودة في الولايات المتحدة، لكن هذا لن يكفي لإنعاش الاقتصاد الإيراني المرهق، ومن جهة أخرى فإنّ استمرار انخفاض سعر النفط أو بقاءه عند 80 دولارًا للبرميل، لا يخدم الاقتصاد الإيراني.

وعلى الرغم من كل ذلك، فإنّ الأطراف في ما يبدو، ستركّز على تجاوز المطبّات السياسية وستحاول البناء على اتفاق جنيف الذي أصبح من أهم المرجعيات القانونية في معالجة الملف النووي الإيراني، والعودة عنه ستدفع إلى أجواء من التوتّر تعيد الحديث وبقوّة عن الخيار العسكري حتّى ولو في حدّه الأدنى.